

دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق

م.م. عباس فاضل محمود

الوحدة التربوية لدراسات السلام وحقوق الإنسان/ كلية التربية . ابن رشد .

الملخص

يعد مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم الحديثة نسبياً التي برزت بصورة واضحة على الساحة السياسية والاجتماعية ولاسيما في الدول الأوروبية مع بداية عقد الثمانينات من العقد المنصرم (مع أن جذوره التاريخية والفلسفية تعود إلى ابعدها من ذلك التاريخ بكثير) بوصفه من أهم الآليات والوسائل الحديثة التي تنظم العلاقة بين الدولة والمجتمع على وفق الصيغ الديمقراطية التي تقوم على الاحترام والتسامح والتعاون ونبذ حالات العنف والإقصاء والتهميش الاجتماعي والسياسي بين الاثنين (الدولة والمجتمع). و تأتي أهمية هذا البحث من خلال تناوله أهم مرتكزات بناء الدولة المعاصرة في العراق بعد العام ٢٠٠٣ وهي ثلاثية (المجتمع المدني والديمقراطية وحقوق الانسان)، هذه المحاور الرئيسية التي أصبحت اليوم لاغنى عنها في تقدم الدول ونموها.

تقوم فرضية البحث على مقولة مهمة هي أن "التطور الديمقراطي وعملية بناء المجتمع المدني وتفعيل دوره هما عملية واحدة مترابطة، ولا يمكن لأي منهما أن ينجح دون الآخر، إذ لا وجود لديمقراطية حقيقية من دون مجتمع مدني قوي وفعال"، لذا فان من أهم وظائف الديمقراطية في العراق في الوقت الحاضر هي العمل على إرساء قواعد رصينة للمجتمع المدني داخل المجتمع العراقي .

Abstract

The concept of civil society is one of the relatively modern concepts which emerged clearly on the politics and social sciences, especially in European countries with the beginning of the eighties of the last century as the most important mechanisms and modern methods that govern the relationship between the state and society according to the democratic system based on the basis respect, tolerance and cooperation, renounce violence and social exclusion and marginalization and political between the state and society.

The importance of this research by approaching the most important foundations of the contemporary state-building in Iraq after 2003, a trilogy (civil society, democracy, human rights), and these main themes, which have become indispensable today in countries progress and its growth .

The importance of the research hypothesis is (democratic progress and the process of building civil society are interrelated, and cannot be any of them to succeed without the other, because there is not a real democracy without a strong civil society and effectively), is therefore the most important functions of democracy in Iraq at a present time are working to establish the rules of sober civil society within Iraqi society.

المقدمة

تعد منظمات المجتمع المدني أحد أهم الشروط الأساسية لتحقيق التقدم السياسي والرفاه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمعات المعاصرة، ذلك لانها تُعنى بأهم عاملين من عوامل تحقيق هذا التقدم وهما الفرد والمجتمع على السواء، لذا فان مسؤولية الفرد تجاه مجتمعه تفرض عليه ان يكون عنصراً فاعلاً ومؤثراً في تحقيق التنمية البشرية التي يعد الاعتراف بحقوق الانسان وحمايتها وضمانها ركيزتها الاساسية.

مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم الحديثة نسبياً والتي برزت بصورة واضحة على الساحة السياسية والاجتماعية خاصة في الدول الأوروبية على وجه الخصوص مع بداية عقد الثمانينات من العقد المنصرم (مع أن جذوره التاريخية والفلسفية تعود إلى ابعد من ذلك التاريخ بكثير) بوصفه أهم الآليات والوسائل الحديثة التي تنظم العلاقة بين الدولة والمجتمع على وفق الصيغ الديمقراطية التي تقوم على الاحترام والتسامح والتعاون ونبذ العنف والإقصاء والتهميش الاجتماعي والسياسي بين الاثنين من اجل الوصول إلى حالة من السلم المجتمعي وهو ما تسعى إليه الحكومات الديمقراطية المعاصرة عبر عدة طرق ووسائل حضارية ومنها أطروحة المجتمع المدني. إلا إن الإشكالية التي عادة ما تثار حول هذا المفهوم هو انه غربي النشأة وان معالمه الرئيسية تشكلت في إطار المنظومة المعرفية الغربية من خلال نتاجات المفكرين الأوروبيين في القرنين الثامن والتاسع عشر ومن ثم لايمكن التعامل معه في المجتمعات الاسلامية الا بعد التاصيل له نظرياً وعملياً، وبإمكاننا تجاوز هذه الاشكالية إذا ما نظرنا إلى المجتمع كآلية أو صيغة عملية تضمن حق المواطن في التعبير عن رأيه بحرية والدفاع عن مصالحه ضمن إطار مؤسسي منظم هو المجتمع المدني، اضع الى ذلك ان هذا المفهوم ينسجم مع طبيعة المرحلة الجديدة التي يمر بها العراق فهو يضم قيم اجتماعية وأخلاقية تتوافق مع منظومة القيم العربية والإسلامية.

ومن خلال المجتمع المدني يكون للمجتمع سلطة قوية ومؤثرة مقابل سلطة الدولة ، الامر الذي يحول دون تسلطها واستبدادها بفعل وجود الطرف الموازن لها الذي يراقبها باستمرار ويحاسبها إذا اقتضى الأمر ذلك ، بمعنى آخر إن هذا التجربة المجتمعية تمنح المجتمع سلطة فاعلة ومؤثرة في تقرير مصيره .

إن ما تضمنته أطروحة المجتمع المدني من أبعاد أخلاقية واجتماعية يتطابق مع ما دعت إليه رسالة السماء في الكثير من الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة التي تدعو المؤمنين إلى التعاون والاخوة والتسامح والوحدة والتلاحم والمحبة وتنظيم أمورهم ... الخ ، ومنها قوله تعالى (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ: المائدة: ٢) .

وتتفق الأبعاد الأخلاقية والاجتماعية لمفهوم المجتمع المدني مع الفطرة البشرية التي تدفع الإنسان إلى التعاون والعيش مع غيره من البشر من أجل تحقيق مصالحه وحمايتها، وهو ما أشار إليه الكثير من الفلاسفة والمفكرين السياسيين من إن الإنسان حيوان اجتماعي وانه مدني بالطبع أمثال هوبز، لوك وروسو ومونتسكيو .

أهمية البحث :

تأتي أهمية هذا البحث من خلال تناوله أهم مرتكزات بناء الدولة المعاصرة في العراق بعد العام ٢٠٠٣ وهي ثلاثية (المجتمع المدني، الديمقراطية، حقوق الانسان)، وهذه المحاور الرئيسية التي أصبحت اليوم لاغنى عنها في تقدم الدول ونموها إذ تعد من أهم معايير التنمية المستدامة بمفهومها الشامل، وتزداد أهمية هذه البحث بزيادة الدور الفاعل والمؤثر للشعوب العربية الثائرة ضد الحرمان والاستبداد والبطالة وسوء الحالة الاجتماعية والاقتصادية وتدني مستويات المعيشة في بعض الدول العربية التي تتفاوت فيها درجات الظلم والاستبداد تبعاً لطبيعة انظمتها السياسية التي صادر البعض منها خصوصية المجتمع واراته وتنظيماته لصالح قيادتها وانظمتها السياسية التي لم تستثمر الوفرة الاقتصادية في تنمية المجتمع وترسيخ مبادئ الحكم الديمقراطي الرشيد وتعزيز احترام حقوق الانسان، لذا نأمل أن يسلط هذا البحث الضوء على مرتكزات الحكم الديمقراطي في العراق وان يفتح افاقاً امام الباحثين والمعنيين بقضايا المجتمع المدني والديمقراطية وحقوق الانسان بتناولها بشكل اعمق وادق من اجل الوقوف على أهم الايجابيات وابرزها لتفعيلها وتحديد السلبيات لنقدها نقداً بناءً من اجل عراق مستقر وامن في مجالات الحياة كافة .

أهداف البحث

يهدف هذا البحث الى التعرف على مفهوم المجتمع المدني ومن ثم دوره في تعزيز مبادئ حقوق الانسان والديمقراطية في العراق، فضلاً عن اسس المجتمع المدني ومقوماته وعناصره واليات تفعيله في العراق والاطر التنظيمية لمنظمات المجتمع المدني في الدستور العراقي الدائم، والدور الذي تضطلع به الحكومات العراقية المتعاقبة بعد العام ٢٠٠٣ في اشاعة هذا المفهوم المهم والحيوي في الحياة الديمقراطية . فضلاً عن التعرف على ابرز الآليات المهمة والضرورية في إعادة بناء الفرد والمجتمع العراقي سياسياً واجتماعياً وثقافياً واقتصادياً بعد ما عاناه من التسلط والاستبداد طيلة فترة النظام السابق الذي حكم العراق اكثر من خمسة وثلاثين عاماً. وسيحاول البحث الحالي تقديم مقترحات وتوصيات من أجل تعزيز النهج

الديمقراطي في العراق، الى جانب محاولة استشراف مستقبل الدور الذي ستؤديه منظمات المجتمع المدني في ظل قانون المنظمات غير الحكومية رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠.

خطة البحث ومنهجية

يتناول البحث الحالي موضوع منظمات المجتمعات المدني ودورها في تعزيز ثقافة حقوق الانسان والديمقراطية في العراق في ثلاثة مباحث رئيسة ، يتحدث المبحث الأول منها عن ماهية مفهوم المجتمع المدني وابرز عناصره والأركان التي يقوم عليها .

اما المبحث الثاني فقد تضمن بعض التصورات حول آليات تفعيل دور المجتمع المدني في العراق مستقبلا والتي تربط بشكل مباشر بعملية إعادة بناء المواطن العراقي نفسيا وتربويا على تقبل فكرة المجتمع المدني من صياغة مناهج تربوية جديدة وإشاعة ثقافة سياسية مغايرة لما كان مطروح في فترة النظام السابق تقوم على نمط جديد من العلاقة بين الدولة والمجتمع على وفق الصيغة الديمقراطية، فضلاً عن ابرز المشاكل والمعوقات ومنها على سبيل المثال لا الحصر المشكلة الطائفية وما لها من تأثير سلبي في مستقبل مؤسسات المجتمع المدني ،الخصوصية العراقية وتأثيرها في هذه المؤسسات ،فضلاً عن الاستقلالية ومالها من تأثير سلبي مباشر في دور مؤسسات المجتمع المدني .

وقد تركز الحديث في المبحث الثالث على علاقة المجتمع المدني بحقوق الانسان والديمقراطية، إذ تناول الاطر القانونية والدستورية لمنظمات المجتمع المدني وماهية العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني ودورها في تفعيل الممارسة الديمقراطية وترسيخها من خلال تغلغلها داخل المجتمع عبر شبكة واسعة من المؤسسات والأحزاب والنقابات والروابط والجمعيات (غير الحكومية)...الخ، وممارسة دورها الجماهيري في توعية الناس وتنقيفهم بأهمية العملية الديمقراطية في البناء السياسي وفق مجموعة من القيم الحضارية منها إتقان لغة الحوار البناء والعقلاني، والشفافية والوضوح في التعامل مع المجتمع، وحرية التعبير عن الرأي والرأي الآخر والإقرار بمبدأ التنوع والاختلاف، الإقرار بمبدأ المعارضة، الاعتراف بحقوق الاقليات، احترام رأي الأقلية والأكثرية على السواء، والتداول السلمي للسلطة، وتقديم مبدأ الكفاءة والنزاهة في الأداء على غيره.

ومن خلال هذه العلاقة الوثيقة بين المجتمع المدني والديمقراطية ، تتأكد الفرضية القائلة بان "التطور الديمقراطي وعملية بناء المجتمع المدني وتفعيل دوره هما عملية واحدة مترابطة ،ولا يمكن لأي منهما أن ينجح دون الآخر، إذ لاوجود لديمقراطية حقيقية من دون مجتمع مدني قوي وفاعل"، لذا فان من

أهم وظائف الديمقراطية في العراق في الوقت الحاضر هي العمل على إرساء قواعد رصينة للمجتمع المدني داخل المجتمع العراقي .

المبحث الأول : ماهية المجتمع المدني وعناصره الرئيسية

لا يختلف الكثير من الباحثين والكتاب على إن مسألة تحديد المفاهيم وتعريفها خطوة مهمة وضرورية من أجل كشف الغموض والالتباس الذي يكتنف هذا المفهوم أو ذاك في أي بحث، إلا إن هذه الخطوة مع أهميتها (ولاسيما في الدراسات الإنسانية) تبقى مسألة نسبية ومعقدة تبعا لاختلاف المنظومة المعرفية والقيمة التي تضمها، أضف إلى ذلك إن التحيز المسبق وانعدام الموضوعية يترك أثره في الباحثين ولاسيما إذا كانوا في صدد التعامل مع مفاهيم هي في الأصل تعد مفاهيم/مصطلحات حركية تتعدد مضامينها بتعدد الأفكار والقراءات والتجارب التي يمر بها المفهوم/المصطلح تاريخيا وفي كل دورة حضارية ... ليستقر عند مفهوم محدد كليا أو جزئيا تبعا لنشأته الفلسفية والتاريخية. ^(١) وهو ما ينطبق بالتحديد على مفهوم المجتمع المدني .

وعليه فإن هذا المفهوم/مصطلح وان كان يطلق بشكل عام على نوع من أنواع العمل الجماعي المنظم، إلا انه في الوقت نفسه مفهوم لمجتمع تختلف قيمه وفلسفته ونظرية بناءه من فلسفة لأخرى ^(٢)، لذا تعددت الآراء والتعاريف حول مفهوم المجتمع المدني بتعدد المدارس الفكرية المختلفة (الإسلامية، الاشتراكية، الليبرالية).

ومن هنا فإن الإرباك والغموض والتشويه هي عناصر ملازمة لمفهوم المجتمع المدني عندما يبحث بإبعاده الفلسفية والتاريخية، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة إعطاء تعريف جامع مانع للمفهوم يضم في إطاره الأبعاد الفلسفية والتاريخية والاجتماعية والأخلاقية لمصطلح المجتمع المدني ، الأمر الذي سيحاول هذا البحث الحالي تجاوزه، من خلال التركيز على البعدين الأخلاقي والاجتماعي لتجاوز هذه الإشكالية المعرفية. ^(٣) ومن هنا يرى الباحث بان الفيصل في الحكم على المفهوم/المصطلح هو طبيعة النقل المضموني المراد توظيفه على ارض الواقع بما ينسجم مع خصوصية تجربتنا العراقية وما تتطلبه من آليات عملية للحيلولة دون الوقوع في شرك الاستبداد والديكتاتورية مرة أخرى، ومن ثم الحكم عليه بالسلب او الايجاب، بالرفض أو القبول . وتأسيسا على ما تقدم فإن من ابرز التعريفات التي أعطيت لمفهوم المجتمع المدني وعلى نحو أجرائي هو ما جاء في مخطط الندوة التي أقامها مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان "المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي" والتي عرفته بأنه : "مجموعة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة ، منها أغراض سياسية، مثل المشاركة في صنع القرار

على المستوى القومي ، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية مثل الدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة، ومنها أغراض مهنية كالنقابات للارتفاع بمستوى المهنة والدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية مثل اتحادات الكتاب والمتقنين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جمعية، ومنها أغراض اجتماعية للإسهام في تحقيق التنمية".^(٤) وقد عرفه عبد الغفار شكر بأنه "مفهوم يشير إلى مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها".^(٥) وبقدر ما يشكله المجتمع المدني من قيمة أخلاقية واجتماعية كإطار للعمل المؤسسي ،فانه يمثل أيضاً نسيجاً متشابكاً يقوم بين أفراد من جهة وبينه وبين الدولة من جهة أخرى ، الذي تأخذ علاقته بها أشكالاً متعددة قد تكون ودية أحياناً وفي صورة احتجاج سياسي واعمال وعنف وتظاهرات معارضة أحياناً أخرى.

ومن هنا يتوجب على الدولة أن تأخذ بالحسبان إن علاقاتها مع مؤسسات المجتمع المدني ينبغي أن تبنى على أسس ديمقراطية صحيحة، وان تسعى لتحقيق رغباته وتبادل المنفعة معه، ولكي يكون هذا النسيج المتشابك من العلاقات ذا جدوى وفاعلية لا بد له أن يتجسد في مؤسسات طوعية (اجتماعية وسياسية وثقافية واقتصادية ومهنية ... الخ) تشكل بمجموعها القاعدة الأساسية التي تركز عليها المشروعات السياسية للدولة ووسيلة أو أداة لمحاسبتها إذا اقتضى الأمر ذلك من جهة أخرى .^(٦)

ومن ذلك يمكن القول أن المجتمع المدني يمثل ذلك الجزء من الحياة الاجتماعية الخارجة عن حيز التأثير المباشر للدولة ، أي بعبارة أخرى أن مفهوم المجتمع المدني يمثل "شكلاً وتركيباً اجتماعياً مدنياً حديثاً لبناء المجتمع، أي هو ذلك المجتمع الذي تحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاجتماعية والثقافية في حدها الأدنى، انه ذلك المجتمع الذي توصف دولته بدولة المؤسسات الحديثة، والقائم على أسس الديمقراطية التي تمثل الشرعية الوحيدة التي لا بديل عنها".^(٧)

وخلاصة القول أن المجتمع المدني يمثل "مجموعة التنظيمات التطوعية التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين المؤسسات والارتباطات التي تفرض على المرء ولامجال له فيها للاختيار مثل الأسرة ، العشيرة، المذهب أو الطائفة، العرق، القومية ... الخ، وبين مؤسسات المجتمع المدني التي تنشأ لتحقيق خدمة عامة للمواطنين أو تحقيق وحماية مصالح أفرادها، أو ممارسة نشاطات سياسية واجتماعية متنوعة ، وتلتزم في وجودها ونشاطها بمعايير وقيم الاحترام والتراضي والتسامح والأخلاق العامة والحوار البناء والمشاركة الفعالة في الحياة السياسية ولإدارة السلمية للتنوع والاختلاف".^(٨)

ويعرف هشام يونس المجتمع المدني بأنه مجموعة من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن أرباح

الشركات في القطاع الخاص، أي أن المجتمع المدني عبارة عن مؤسسات مدنية لا تمارس السلطة ولا تستهدف أرباح اقتصادية، حيث تشترك في صياغة القرارات خارج المؤسسات السياسية ولها غايات نقابية كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الأدباء والمتقنين والجمعيات الثقافية والأندية الاجتماعية التي تهدف إلى نشر الوعي وفقا لما هو مرسوم ضمن برنامج الجمعية.^(٩)

ومن هذا التعريف يكون المجتمع المدني عبارة عن تنظيمات تطوعية حرة تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها بشرط التزامها بما يعرف بمعايير العمل في إطار المجتمع المدني وهي الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والخلاف. إذ إن الالتزام والتقيّد بهذه المعايير ينتج عنه مجموعة قيم أهمها الثقة و التسامح، والحوار السلمي، والثقافة، والمرونة. والتي تعبر بدورها عن أصل وحقيقة مفهوم الديمقراطية في الممارسة والتطبيق.^(١٠) وهذا يترتب عليه الاعتراف بحقوق الإنسان الأساسية ما يحافظ على التجربة الديمقراطية في أي بلد ويحافظ على ديمومتها، إذ إن بناء المجتمع الديمقراطي يتطلب عمل دؤوب و وقت طويل لإنشاء كل ما هو ضروري من المؤسسات التي تعد حجر الزاوية في بناء التجربة الديمقراطية .^(١١)

عناصر المجتمع المدني

ترتكز أطروحة المجتمع المدني على عناصر أساسية تميزها عن غيرها من التكوينات الاجتماعية التقليدية ، إذ أن الفارق الرئيسي الذي يميزه عنها هو مدى توافر هذه العناصر، والتي تتميز غالبا بالحركية والهدفية والشفافية والعطاء والتطوع والديمقراطية الداخلية.^(١٢)

أما أبرز هذه العناصر الأساسية فهي :

أولا : الطوعية

وترتبط هذه النقطة بعنصر الإرادة الحرة للفرد واختياره في الانتماء إلى إحدى مؤسسات المجتمع المدني، أما لتحقيق منفعة عامة أو الدفاع عن مصالح طبقة أو فئة معينة من طبقات المجتمع، وترتبط (الطوعية) بعوامل أخرى مثل طبيعة التركيب النفسي والاجتماعي والبيئي في تكوين ملامح شخصية الفرد.^(١٣)

ثانيا : المؤسسة والتنظيم

والمقصود منها هو ضرورة العمل ضمن تنظيمات ومؤسسات تعتمد على نظام إداري وبرنامج واهداف آنية واستراتيجية معينة، إذ لانكاد نجد أي عمل أو نشاط فاعل ومؤثر من دون تنظيم وتخطيط مسبق يقوم به جهاز فني واداري يتمتع بمهارة وكفاءة وخبرة عالية . (١٤)

ومن هنا فان تعميق الطابع المؤسسي للمجتمع المدني في (العراق)، يتطلب أن تقوم مؤسساته أولا بتحديد أهدافها المتضمنة استراتيجياتها (في ضوء ما تؤمن به من أفكار) ، ومن خلال ذلك تعمل استكمال البناء التنظيمي والإداري وتوفير المتطلبات الضرورية من مصادر تمويل مستمرة لنشاطاتها وكادر إداري مؤهل للعمل على تحقيق هذه الأهداف.

ثالثا : الغاية والدور

ومعناها إن فاعلية وتأثير مؤسسات المجتمع المدني ترتبط بمدى الدور الذي تؤديه داخل المجتمع وعلى ضوء ذلك يحدد مدى نجاحها أو فشلها ، باعتبارها تمثل مؤسسات أمة وليس مؤسسات دولة ، ومن خلال الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات تتحدد علاقاتها مع الدولة أيضا إذ إن كلا الطرفين يجب أن يتنافسان مع بعضهما البعض في تقديم خدمة للمجتمع .

ومن هنا فان أيجاد مؤسسات وتنظيمات طوعية وحرّة تتحرك بنشاط وتعبر عن فاعلية وحيوية الأمة من خلال خلق قوى اجتماعية جديدة لها من السلطة ما يوازن سلطة الدولة ويؤثر في سياساتها الداخلية والخارجية ، ويحول دون تفرداها واستبدادها في عملية صنع القرار من خلال وجود نظام رقابة مستمر على قراراتها يتمثل بمجموعة من القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية منضوية في إطار مؤسسات المجتمع المدني تعمل على الحيلولة دون انحراف الدولة وتسلطها . (١٥)

أي بعبارة أخرى هو قيام هذه المؤسسات بدور حماية المواطن من تعسف السلطة ، إذ كلما قويت هذه المؤسسات (في الإطار الذي يحافظ على قوة الدولة لاتسلطها) قلت قدرة الدولة من أن تكون أداة ظلم واضطهاد المواطنين بدل من حماية واحترام حرياتهم وحقوقهم الأساسية (١٦) وهو ما يمثل جوهر الغاية والدور الذي على أساسه ينبغي أن تقوم مؤسسات المجتمع المدني في العراق في الوقت الحاضر .

رابعا : الاستقلالية

ونعني بالاستقلالية هنا هي أن لا تخضع مؤسسات المجتمع المدني لأي شكل من أشكال التبعية والهيمنة من الخارج أو الداخل والمتمثلة بفرض آراء وسياسات واملاءات وبرامج وخطط الجهة المهيمنة، الأمر الذي يؤثر سلبا في مستقبلها وفشلها حتما لأنها لا تتسجم مع طموحات الجماهير ومطالبها في

الاستقلالية ، وقد تلجا البعض من هذه المؤسسات إلى عدم استخدام مبدأ الشفافية في التعامل مع المواطنين لتجاوز هذا العنصر الأساسي مما يؤدي إلى عدم ثقتهم بها وفشلها في الأجل المتوسط والبعيد. وعليه لا بد لمؤسسات المجتمع المدني أن تمارس نشاطها بعيدا عن هذه التأثيرات الداخلية والخارجية التي تعرقل عملها وتضعف دورها المجتمعي ألا على وفق أطر محددة وشفافة ومقبولة من طرف المجتمع، ولا يعني استقلالية مؤسسات المجتمع المدني عن الدولة بأي حال من الأحوال ضعفها، بل هو عامل قوة كونه يمنح الدولة الشرعية الدستورية والقانونية ويحول دون هيمنة الولاءات والانتماءات الضيقة (الطائفية المذهبية والعرقية والقومية والعشائرية... الخ)، إذ إن الدولة القوية في النهاية هي ليست مرادفة للدولة التسلطية. (١٧) وبناء عليه فإن علاقة الدولة بالمجتمع المدني ينبغي أن تنظم عبر قوانين دستورية واضحة وحضارية ومحددة ، وان تأخذ طابعا ملموسا من الدعم المادي والمعنوي والتشجيع المستمر من الدولة (عن طريق إنشاء صندوق دعم وطني) والزيارات المستمرة لمسؤوليها وتفعيل دورها. إذ إن المجتمع ليس كماً، بل هو اتجاهات ومذاهب واديان ونزوعات تعلن عن نفسها بأشكال مختلفة، وتسعى مؤسسات المجتمع المدني للدفاع عنها بأسلوب حضاري . (١٨)

خامسا : الالتزام بمنظومة الأخلاق والقيم والآداب العامة المرعية في البلاد، والتعامل مع الحريات كحق إنساني وقانوني الغاية منه تحقيق الذات الفردية والجماعية من خلال الأنشطة المختلفة لمؤسسات المجتمع المدني فضلاً عن قبول التنوع والاختلاف في الرأي واحترام رأي الأغلبية والأقلية التي تقرها العملية الديمقراطية . (١٩) ومن هنا يصبح لمفهوم المجتمع المدني قيمة أخلاقية ومطلبية لكل فئات المجتمع. (٢٠)

سادسا : الترابط ضمن اطار منظومة ثقافية ومن عناصر المجتمع المدني الأساسية هو النظر إليه بوصفه مفهوما لا يمكن التعامل معه إلا في إطار "منظومة ثقافية" مترابطة من القيم والمفاهيم الإنسانية والحضارية مثل (الديمقراطية، والمشاركة السياسية، وحقوق الإنسان، والشرعية السياسية، والتعددية... الخ (منظومة معرفية بالإمكان استدعاؤها دائما عند الحديث عن أطروحة المجتمع المدني(٢١).

الاطار الدستوري والقانوني لمنظمات المجتمع المدني في العراق

نظمت العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في العراق بموجب الدستور العراقي الدائم ٢٠٠٥ إذ اكدت المادة (٤٥) أولاً بأنه ينبغي على الدولة ان تحرص "على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني، ودعمها وتطويرها واستقلاليتها، بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الأهداف المشروعة لها، وينظم ذلك بقانون". (٢٢) ، هذا الى جانب وجود لجنة دائمة في مجلس النواب العراقي تعرف بـ "لجنة

مؤسسات المجتمع المدني" ومهامها هي: اولاً: اقتراح التشريعات ودعمها والاجراءات الكفيلة بتطوير دور مؤسسات المجتمع المدني وتفعيلها. ثانياً : متابعة معاهد ومراكز الدراسات التي تهتم بتطوير افكار واليات مؤسسات المجتمع المدني بما ينسجم وخصوصية المجتمع العراقي (٢٣) .

وقد سبق الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني دستوريا بتاسيس ماعرف بمكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية (سابقا) وهو إحدى الدوائر التابعة للأمانة العامة لمجلس الوزراء والمعنية بشؤون تسجيل المنظمات غير الحكومية (NGOs)، وقد وتأسست هذه الدائرة في وزارة التخطيط مركز تسجيل المنظمات غير الحكومية نهاية سنة ٢٠٠٣ ثم انفصلت إلى مكتب مساعدة المنظمات غير حكومية بالأمر (١٦) سنه ٢٠٠٥، وبعدها تغير عنوانها الى دائرة المنظمات غير الحكومية بالأمر (١٢٢) سنة ٢٠٠٨ (٢٤) . وحاليا تتولى دائرة المنظمات غير الحكومية مسؤولية الاشراف والمتابعة على عمل المنظمات غير الحكومية بمجالها الاداري والفني ، واصدار القرارات الفنية الخاصة بالمنظمات بموجب القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠ ، وتتضمن هذه المهام ايضاً اعداد الخطط والبرامج لتطوير عمل الدائرة وملاكها لتقديم افضل الخدمات للحكومة والمجتمع على حد سواء ، ولذلك تعد هذه الدائرة الجهة المخولة بالاشراف على تسجيل المنظمات غير الحكومية (المحلية وفروع المنظمات الاجنبية) واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتنسيق انشطتها والقيام بالتحقق المالي لسجلاتها لاعطائها الشرعية لممارسة انشطتها داخل العراق كما تعتبر الدائرة جهة منسقة للعلاقة بين الدولة من جهة وبين المنظمات غير الحكومية والتي تقدم خدماتها للمجتمع عن طريق الدراسات والابحاث والخدمات الاجتماعية الاخرى من جهة اخرى، وكذلك تقوم الدائرة بمتابعة أنشطة المنظمات غير الحكومية بغية التأكد من امتثالها لبنود القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠، وتقوم النشاطات واعداد التقارير الدورية لها من خلال حضور الندوات واللقاءات التي تقيمها تلك المنظمات واتخاذ الاجراءات القانونية بحق المنظمات غير الحكومية عند خرقها لأي بند من بنود القانون وتعلق بالتعليق والالغاء الاجراءات او احالتها إلى القضاء ان لزم الامر ذلك .

وظائف المجتمع المدني

إن من أهم وظائف المجتمع المدني ،هي تنظيم وتفعيل دور الناس في تقرير مصيرهم ، وخصوصا في حالة تعرض هذا المصير إلى عملية تصفية من جهة معينة، ومواجهة السياسات التي تؤثر في حياتهم اليومية بشكل مباشر وتزيد من إفقارهم سياسيا واجتماعيا واقتصادية، والقيام بدور أساسي في فرز وتعين القواسم المشتركة وتفعيلها وإيجاد مشتركات حقيقية بين مختلف توجهات المجتمع وفي ضوءها ترسم الخطط والبرامج وتحدد الأهداف من اجل خلق مجتمع واع، وفي ضوء ذلك يمكن أن تتلخص وظائف المجتمع المدني بالآتي : (٢٥)

١. وظيفة تجميع المصالح .
٢. وظيفة حل الصراعات والنزاعات المجتمعية وحسمها .
٣. زيادة الثروة وتحسين الأوضاع الاقتصادية، والاهتمام بالطاقات الثقافية المبدعة وتنميتها .
٤. إفرار القيادات الجديدة في المجتمع .
٥. إشاعة الثقافة الديمقراطية ونشرها .

وحتى لاياخذنا الإطار النظري بعيدا عن ارض الواقع في العراق الذي شهد بداية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني بعد العام ٢٠٠٣ وكخطوة لسد الفراغ السياسي والاجتماعي الذي تركه سقوط النظام السابق، وقد لعبت بعض مؤسسات المجتمع المدني في بداية تكوينها دورا بارزا في توجيه أبناء المجتمع العراقي نحو المطالبة بحقوقهم المختلفة من خلال التظاهرات والاحتجاجات ومايزال دور بعضها بارزاً ومؤثراً الى حد ما في العملية السياسية.

إن الساحة العراقية التي شهدت عودة الكثير من مؤسسات المجتمع المدني مثل الأحزاب والمنظمات والمؤسسات الثقافية غير الحكومية والحركات السياسية، والروابط، والاتحادات الطلابية... الخ التي كانت غائبة عن الساحة إبان الحكم السابق، وهذا دليل واضح على ان المجتمع العراقي لديه الفاعلية والقدرة على النمو والبناء على الرغم من انه مايزال في طور التكوين والتأسيس وهذا ما يفسر جزئياً الاختلاف على مكوناته ومحتواه الاجتماعي وسوء الفهم في التعامل معه عند المثقفين والمفكرين فضلا عن عامة المجتمع^(٢٦).

وتأسيسا على ما تقدم فان هذه التجارب المجتمعية الحديثة على المجتمع العراقي وبهذا الكم الهائل من الأحزاب والمؤسسات والجمعيات والمنظمات عليها أن تتحمل أعباء التغيير المستقبلي في المجتمع العراقي نحو الأفضل، ستواجه بالتأكيد معوقات تحول دون تفعيل دورها في العراق، وهو ما سيتناوله البحث الحالي بشي من الإيجاز في المبحث الثاني .

المبحث الثاني : آليات تفعيل المجتمع المدني في العراق

إن نجاح تجربة المجتمع المدني في (العراق) في صياغة التحولات المجتمعية ، وبشكل إيجابي تتطلب وقبل كل شي توفير المناخ الطبيعي الملائم المستقر امنياً وسياسياً واقتصادياً لنجاحها كشرط لازم من الوعي العام بأهمية التجربة والممارسة في البناء السياسي والديمقراطي الصحيح^(٢٧) ومن هنا فان مؤسسات المجتمع المدني ينبغي ان تلعب دورا مهما في توفير مناخ ملائم للعملية الديمقراطية والحراك السياسي والمجتمعي الفاعل الذي يشده العراق والمنطقة،^(٢٨)، والجدير بالذكر ان

طبيعة نظام الحكم السابق في العراق لم تكن تختلف عن معظم أنظمة الحكم في العالم العربي والتي تغير البعض منها مؤخرا بانتفاضات جماهيرية عرفت بريبع الثورات والانقضاضات العربية، هذه الأنظمة تأسست على وفق ثقافة سياسية تؤله الحاكم والزعيم وتعطي الأولوية للدولة على حساب المجتمع، مما ترتب عن ذلك نزوع مستمر من السلطة نحو احتواء المجتمع بل وابتلاعه. وتجسد ذلك في واقع قانوني وسياسي ساهم بشكل رئيسي في تعطيل وتأخير ولادة مجتمعات مدنية ناضجة وفاعلة، وتسبب أيضا في إصابة معظمها بعاهات شوهت عملية تأسيسها، وأثر سلبا في نسق نموها وعطل الكثير من طاقاتها. ومن هذه الزاوية، كان من الطبيعي أن يفترن مسار استكمال تشكل المجتمعات المدنية العربية بمدى تقدم مسارات التحول الديمقراطي قطريا وإقليميا. (٢٩) ومن هذه المسارات التي شهدها العراق ثلاث تجارب ديمقراطية مهمة (٢٠٠٥، ٢٠٠٧، ٢٠١٠) وتصويتهم في الاستفتاء على دستور دائم للعراق في ٢٠٠٥ مما شكل خطوات لا بأس بها في مجال استكمال عملية التأسيس والبناء الديمقراطي الجديد للعراق .

ولاشك إن عملية بناء مؤسسات المجتمع المدني الحديث هي خطوة مهمة وصحيحة في طريق التنمية السياسية ، ومن الضروري أن نشير إلى عملية البناء هذه لا بد وان تسبق بالفكر أولا ،الذي لا ينمو ولا يزدهر إلا في إطار الحرية وعلى أرضيتها ، إذ إن التنمية في نهاية المطاف هي ضرب من ضروب التحول الشامل . (٣٠)

وعليه فان عملية التغير هذه ينبغي ان تضعها مؤسسات المجتمع المدني في العراق ضمن أولويات عملها وأهدافها الأساسية، وينبغي عليها أن تعمل أولا على إخراج المجتمع العراقي من الهامشية والتغيب السياسي إلى الاشتراك الفعال والإيجابي في الحياة السياسية وتقرير مصيره، وبنفس الوقت تسعى إلى القضاء على ابرز المشاكل التي يعاني منها المواطن وإشباع الحاجات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لجميع المواطنين على السواء ،أي بعبارة اخرى أن تسعى هذه المؤسسات بمختلف الوسائل للقضاء على الفقر والجوع والبطالة والتخلف والمرض والتهميش السياسي والاجتماعي.

فإذا كان الأمر كذلك فهل إن تلك الشعارات المرفوعة من قبل النخب السياسية والمتنفذة والتي تدعوا إلى إقامة مجتمع ديمقراطي تحترم فيه الحقوق والحريات الأساسية ، كفيلة بتحقيق هذه القفزة المجتمعية (إن صح التعبير) في العراق؟ وهل يمكن مواجهة متغيرات الواقع السياسي والثقافي المهيمن في العراق وتغييره من خلال مؤسسات المجتمع المدني؟ وهل يمكن المراهنة عليها باعتبارها أداة التنظيم والقيادة في تفعيل دور الجماهير ومشاركتهم الفاعلة والحيوية في تقرير مصيرهم ؟

وقبل البدء بطرح بعض التصورات حول آليات تفعيل المجتمع المدني ، لابد من الإشارة إلى ضرورة اخذ عامل الزمن الذي تتطلبه عملية التغيير هذه بالحسبان، إذ إن عملية إعادة بناء الذات السياسية العراقية الجديدة من خلال مؤسسات المجتمع المدني ليست عملية سهلة إن لم تكن بالغة الصعوبة ، فضلا عن كونها مستمرة و لا ترتبط بزمن محدد . وتأسيسا على ما تقدم فإن آليات تفعيل المجتمع المدني غالبا ما تطرح على مستويات اربعة هي : (٣١)

أولاً : المؤسسات التربوية والتعليمية (البيت ، والمدرسة ، والجامعة ، والمسجد ، وغيرها) والتي تأخذ على عاتقها تربية الجيل الجديد وتنقيفه بمفاهيم وروى جديدة حول علاقة المواطنين بالسلطة وكيفية التعامل معها والنظر إليها .

ثانياً : الشارع بالمعنى السياسي والاجتماعي ، بوصفه رمزا للتواصل والحركة وطرح آراء الناس وهمومهم وتصوراتهم (حول مستقبل العراق) .

ثالثاً : السوق بوصفه الوجود الرمزي الذي يؤثر بصورة مباشرة في حياة المواطنين اليومية بما يتعرض له من تقلبات في الأسعار ، فضلاً عن كونه يمثل الفضاء الذي تلتقي فيه مختلف شرائح المجتمع .

رابعاً : الجمعيات والمؤسسات والأحزاب والروابط ، بوصفها رموزاً للتعاون والانتقال بالإنسان من الوجود الفردي إلى إطار عام جماعي ، ضمن تنظيمات تدافع عن مصالحه العامة والخاصة.

ومن هنا فإن النمو المتزايد للمؤسسات التي تشكل لحة المجتمع المدني من جمعيات ومؤسسات وتنظيمات ونقابات ومراكز الأبحاث العلمية وغيرها ، فضلاً عن الحركات التي تدعو الى احترام حقوق الإنسان وتطالب بالمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية ،كلها عناصر مهمة وضرورية ينبغي تفعيلها حتى تتجه نحو محاصرة دولة القهر السياسي والاجتماعي .(٣٢) وفي ضوء ذلك يقترح نصار ثلاث وسائل مهمة لتفعيل المجتمع المدني ونموه واستمراره هي : (٣٣)

١- التربية والتنقيف.

٢- تفعيل المؤسسات والتنظيمات المدافعة عن مصالح وحقوق الأفراد في إطار القوانين التي تشرعها الدولة .

٣- تحرير السوق والتركيز عليه بوصفه مجال للتبادل والتنافس على وفق شروط مدروسة الهدف منها تحقيق الرفات الاقتصادي والاجتماعي والقضاء على المشاكل التي يعاني منها المواطن . وعليه

يجب التمييز بين إجراءات تفعيل المجتمع المدني في الأجل القريب والمتوسط والبعيد وبحسب القدرات والوسائل والإمكانات المتوافرة والتي يمكن طرحها في ثلاثة محاور أساسية هي :

المحور الأول : التربية والتثقيف

من الطبيعي أن تبدأ عملية التغيير والتحول أولاً من داخل النفس الإنسانية الذي في ضوءه ستتغير العلائق والروابط الاجتماعية ، مما يترتب عليه إعادة بناء المجتمعات على وفق نسق جديد تحدده عملية التثقيف النفسي والتربوي الجديدة .^(٣٤) والنظرة الموضوعية تؤكد لنا انه لا يمكن تجاوز البعد النفسي والاجتماعي لطبيعة المجتمع العراقي ، الذي أثرت فيه مفاهيم العجز والانتكالية والضعف أمام السلطة وغيرها من المفاهيم السلبية التي سادت في المجتمع سابقاً واصبحت جزءاً من الثقافة السياسية للمجتمع والتي غيبت المواطن عن ساحة الأحداث والتفاعلات السياسية . لذا فان الخطوة الأولى نحو تفعيل دور المجتمع المدني ينبغي أن تعتمد ومن خلال التربية على إزالة هذا التمويه وإعادة بناء ثقة المواطن بنفسه وقدرته في عملية التغيير السياسي الاجتماعي والتأثير المباشر والفعال على صانعي القرار .^(٣٥) فالناس وبدون استثناء قادرون على تجاوز هذا الوعي الخاطيء والمفاهيم السلبية وبناء منظومة علاقات جديدة مع السلطة تمكنهم من تقرير مصيرهم والعودة إلى علاقات اجتماعية منظمة وحضارية معها تمر عبر مؤسسات المجتمع المدني، وتقوم على وضوح الرؤية للأحداث والمتغيرات السياسية من اجل الوصول إلى صياغة المواقف التي تتطلبها المرحلة.^(٣٦)

ولكي تتجاوز أطروحة المجتمع المدني إطارها النظري والنخبوي إلى الإطار العملي الشعبي والتأسيس لها تأسيساً رصيناً (أفقياً) يمتد إلى عمق المجتمع العراقي لا بد لها أن تمر عبر منظومة تربوية جديدة تعتمد على عدة أساليب أهمها :

١- تثقيف عناصرها وكوادرها على قيم ومبادئ المجتمع الحديث من خلال كادر علمي كفوء ومؤهل لهذا الغرض، يمارس دوره من خلال عدة وسائل أهمها دورات، وندوات، ومحاضرات، اجتماعات، وتمرينات وحلقات نقاشية... الخ. وهذه الممارسات هي الأكثر دلالة لأنها تثير في المرء فكرة التجديد.^(٣٧)

٢- التعاون مع مراكز البحث العلمي المتخصصة بالدراسات النفسية والاجتماعية وتوفير قنوات الاتصال المباشر معها، وقيام هذه المراكز وبالتعاون مع المؤسسات التربوية بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني في طرح أفكارها وتصوراتها حول عملية إعادة بناء الذات السياسية العراقية والاجتماعية للمواطن، من خلال ندوة، لقاء، حوار، مؤتمر، برنامج، وان تبدأ نشاطاتها بالأشخاص الذين يمثلون النخب في المجتمع

مثل الأساتذة والمدرسين والمعلمين وأئمة وخطباء المساجد والوجهاء والأشخاص المقبولين والمحترمين من قبل المجتمع.

٣_ المباشرة بإعادة صياغة المناهج التعليمية والدراسية بما يتفق مع الرؤى التأسيسية التي تحملها أطروحة المجتمع المدني والتي بدورها ستنمي وعي المواطن بالثقافة الديمقراطية، وهذه الخطوة هي الأكثر فاعلية لأنها تحفز المرء على الإبداع والتجديد والبناء من خلال قيام تجارب مجتمعية حديثة

المحور الثاني : الخصوصية العراقية ودورها في تفعيل المجتمع المدني

كان ومايزال الدين الإسلامي وسيبقى يشكل العمود الفقري لهذه الخصوصية ومصدرًا أساسيا لشرعية التغيرات التي حدثت في تاريخ العراق المعاصر هذا من جانب، ومن جانب آخر لا ينكر أحد من أبناء المجتمع العراقي إن المرجعيات والمؤسسات الدينية والقوى والحركات الإسلامية هي الأكثر قدرة على التغلغل في عمق المجتمع وتوجيه الرأي العام بما ينسجم مع مواقفها وآرائها التي تستند على الخطوط العامة للإسلام (مع تنوع الاجتهادات) في عملية البناء الاجتماعي والسياسي .

وعليه فإنها لعبت دورا أساسيا في صياغة مستقبل العراق واعادة رسم خارطته السياسية من جديد بسبب امتدادها الواسع وشعبيتها وسيطرتها على شبكة واسعة من التجمعات والتنظيمات والمساجد ودور العبادة والمؤسسات الثقافية الإسلامية المتكونة حديثا .

والى جانب هذه الخصوصية التي من الممكن أن تندمج فيها جميع الخصوصيات الأخرى ، فالمجتمع العراقي يتميز بكونه مجتمع متنوع اثنيا ومذهبيا وقوميا، فهو بلد متعدد المذاهب (سنة-شيعا) ومتعدد القوميات (عرب-أكراد-تركمان-كلدواشوريين) ومتعدد القبائل والعشائر، وعليه فان البدائل والتجارب المجتمعية الجاهزة ستفشل لانها بشكل أو بآخر ستتجاهل طبيعة المجتمع العراقي ولا تنسجم مع خصوصيته وتركيبته النفسية والاجتماعية والتي تختلف بطبيعتها مع بقية المجتمعات سواء كانت إقليمية أو دولية.

وعلى الرغم من اختلاف الباحثين من إن هذه الخصوصية مصدر ضعف أو قوة يرى الباحث العراقي فالح عبد الجبار في كتابه المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق من انه يعد من قبيل التجاوز أو المزايدة (بان هذه الخصوصية) بينما هو في الحقيقة واقع ثابت موكد إن المجتمع المدني في العراق من هذه الناحية يعد مصدر قوة وضعف في آن واحد ذلك إن مصدر قوة هذا التنوع (الخصوصية) في المجتمع ناجم عن مقاومته لأي مخطط لمحاولة تجزئته أو تقسيمه ،ويكون هذا التشطي المتشكل تاريخيا (واجتماعيا) قاوم أية مثلية سياسية أو أيولوجية، وان مصدر قوة هذا التنوع تكمن أيضا في إن أي

جزء من أجزائه يعجز في المدى القريب والبعيد من السيطرة على الكل، أما أن يوسع ذلك الجزء ويبسط سلطانه على الكل فأنها تكون حالة شاذة ولفترة محدودة (وبطريقة غير مشروعة) ولذ يميل إلى الاعتقاد "أن واحدة من مكامن قوة المجتمع المدني في العراق هو تشظيه الاثني والمذهبي بصفة خاصة" (٣٨).

ولعلنا لا نختلف معه كثيرا في هذا الموضوع إلا من حيث استخدامه تعبيرات مثل "التفتت والتشظي" والتي غالبا ما تشير إلى مفاهيم سلبية وكان الأفضل الإشارة إلى هذه (الخصوصية) بالتعدد والتنوع، ومن هنا يمكن طرح عدة آليات يمكن لمؤسسات المجتمع المدني اعتمادها في التعامل مع هذه الخصوصية وهي :

١_ على هذه المؤسسات الإقرار بالتعددية المجتمعية التي تعني إن المجتمع متكون من مختلف القوى والتكوينات العرقية والدينية والقبلية والطائفية المتأصلة في المجتمع العراقي^(٣٩) والاعتراف بهذا التنوع والتعامل معه بعقلانية وموضوعية وتجنب سوء إدارته وعدم تسييسه، في إطار الوحدة الوطنية، فالتعدد الديني والاثني والقبلي والعربي والطبقي هو جزء من المعطيات التاريخية والاجتماعية ومتأصل في المجتمع العراقي ولا يستطيع المرء تغييره .

٢_ على مؤسسات المجتمع المدني تقع مسؤولية تحويل هذا التنوع إلى عامل إثراء وغنى للمجتمع العراقي بدلا من عامل تفتت وتشظي وصراع، وذلك من خلال تجاوز أعضائها للولاءات الضيقة، وتقديم خدماتها إلى كل أبناء المجتمع على السواء وعدم الاقتصار على فئة أو طائفة معينة . ألا انه من الملاحظ إن مؤسسات المجتمع المدني وبعض النخب الدينية والسياسية المثقفة راحت تستنفر ولائاتها التحتية الضيقة في مواجهة الأزمات السياسية التي يواجهها العراق، وهو مؤشر سلبي على مستقبلها إذ تصبح هذه المؤسسات الحديثة التي تهدف إلى إعادة بناء الفرد والمجتمع كما ذكرنا سابقا، مجرد امتدادات للقوى التقليدية (الطائفية والعشائرية والعرقية و... الخ)، بدلا من أن تكون أدوات لإدماج هذه القوى في مفاهيم جديدة وأشكال حديثة للتنظيم السياسي والاجتماعي.

٣_ إقرار مبدا المواطنة وما يترتب عليه من حقوق وواجبات، وذلك من خلال توعية المواطن من انه مهما كان انتماءه فان ما يجمعه أولا واخيرا بغيره من المواطنين هو العيش معا في هذا الوطن أي بعبارة أخرى تغليب المصلحة الوطنية على الولاءات والانتماءات الضيقة والانخراط في الانتماء الأكبر للوطن^(٤٠).

٤_ اعتماد لغة الحوار البناء والتي تتميز بأنها ينبغي أن لا تكون لغة للتحريض الطائفي أو القومي أو العرقي، وأن لا تكون لغة للتعبئة وإقصاء الآخر، وان تتجنب التعميمات والغموض والتشويه، وعليها أن تكون لغة حوارية تعيش الواقع وتبتعد عن المثالية وان تعمل على تأكيد حضور الآخر وتواجهه على

الساحة وتعمل على إيجاد القواسم المشتركة من خلال هذه اللغة وفي نفس الوقت تفعيلها وجعلها حقائق ملموسة على ارض الواقع.^(٤١) وعلى مؤسسات المجتمع المدني أن تلتزم في نشاطاتها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والشفافية وتقبل النقد البناء والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف، فتمكن المواطن من التأثير في السياسة ومساءلة ممثليه والمسؤولين في هذه المؤسسات والمجالس والهيئات المنتخبة على السواء وهي جوهر الثقافة الديمقراطية^(٤٢) وهنا نؤكد على ضرورة أن تسعى مؤسسات المجتمع المدني إلى كسب ود فئات المجتمع بمختلف تنوعاته ومشاربه السياسية، سعياً منها لتحقيق الاندماج الوطني القائم على قاعدة القبول بالتنوع في إطار الوحدة الوطنية.

٥_ ضرورة أن تبحث هذه المؤسسات عن أرصدة جماهيرية وركائز اجتماعية من خلال نشاطاتها المتمثلة بتقديم الخدمات المادية والمعنوية (مساعدة الفقراء، وإقامة الندوات الثقافية والفعاليات الجماهيرية، وإحياء المناسبات الدينية والوطنية، واستضافة الشخصيات الوطنية والسياسية المعروفة... الخ). فما قيمة أي تيار سياسي أو فكري إذا كان يعبر عن نخبة محدودة وليس له قواعد شعبية عريضة في المجتمع؟.

٦_ واخيراً نشير إلى إن كل ذلك يعتمد بالدرجة الأساس على الصيغة السياسية المعتمدة من قبل الدولة في التعامل مع هذا الواقع التعددي، فإذا كانت صيغة تسمح بنصيب عادل من السلطة والتمثيل السياسي والثروة، وتقر حق الجميع في التعبير عن هويته الثقافية، فإنها ستعمل بالتأكيد على ترسيخ الوحدة الوطنية وتدعو إلى انفتاح تكوينات المجتمع مع بعضها البعض من جهة ومع الدولة من جهة أخرى .

المحور الثالث : الطائفية واثرها في مؤسسات المجتمع المدني

إذا كان من طبيعة التعريفات إنها غالباً ما تترك الباحثين ولاسيما عند دراستهم لظواهر مجتمعية خطيرة ومهمة مثل ما عرف ب (المشكلة الطائفية) والتي لا يمكننا دراستها وتعريفها وتحليل أسبابها ووسائل علاجها في هذا البحث الموجز، ذلك لأنها عدت من رواسب الأنظمة السياسية التي حكمت العراق منذ العقد الثاني من القرن المنصرم والتي عمل النظام السابق على تكريسها من خلال سياساته الخاطئة لضمان ديمومة بقاءه في السلطة اطول مدة ممكنة، الأمر الذي نتج عنه ظهور الكثير من الإفرازات والمظاهر التي عدها البعض مظاهر طائفية لها نتائج خطيرة على مستقبل العراق، ولم تحل على أساس إنها من بقايا المشكلات التي ورثها العراقيون من النظام السابق الذي مارس سياسة الكبت والتضييق والحرمان ضد بعض مكونات المجتمع العراقي، ومن هنا فان الدعوة إلى نقض الطائفية والإعلان عن موتها لا تنطوي على دعوة الناس للتخلي من طوائفهم ومذاهبهم، أو دعوة المظلوم للتخلي عن حقوقه والتنازل عنها، بل المقصود منها هو التصدي ونقض أي مشروع أو إجراء لا ينتج عنه سوى

توريث المجتمع في اتون فتنة طائفية يرفضها العراقيون تعمل على إدامة الأزمة وتكريس شوائبها ومخلفاتها^(٤٣).

ولعل من ابرز التأثيرات السلبية في مستقبل منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز ثقافة الديمقراطية وحقوق الانسان في العراق هو تشكيل وتأسيس بعض المؤسسات والجمعيات والروابط والاتحادات على أسس طائفية بوصفها تمثل امتدادا للتيارات السياسية في المجتمع ، الأمر الذي يشكل خطورة بالغة على مستقبل هذه المؤسسات ويدعوا إلى ضرورة معالجته بطريقة عقلانية متحضرة تتسجم مع طبيعة مفهوم المجتمع المدني .

وعليه ينبغي أن تلتفت منظمات المجتمع المدني إلى أولى القضايا التي تستحق الاهتمام منها وهي إعادة بناء الإنسان والمجتمع على وفق النمط الثقافي الديمقراطي الجديد ، الذي يقوم على تغيير المفاهيم السلبية التي أضعفت وهمشت دوره في السابق وضرورة وان يكون له تصور واضح مستقبل العراق السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي ، وتجنب السعي وراء الاستئثار بما كاسب آنية بدوافع طائفية من الممكن أن توقع العراق في دوامة الإقصاء والتهميش مرة اخرى .^(٤٤) ويمكن احتواء هذه المشكلة عبر عدة مستويات وباستخدام أسلوب الحوار تبدا من داخل كل فئة أو مذهب أو تجمع وتدار من قبل أشخاص لهم من الكفاءة والأسلوب ما يمكنهم من الخروج من هذه الحوارات بقواسم مشتركة يتفق عليها الجميع . وهنا يأتي دور مؤسسات المجتمع المدني بالتخطيط وتنظيم هذه الحوارات وتفعيل نتائجها واختيار الشخصيات الكفوءة والمؤهلة للقيام بهذا العمل .

وهناك من يرى ان المشكلة الطائفية مثلت في بداياتها مشروعا استعماريًا وضعت سياساته على أساس تكريس هذه المشكلة وبناء نظام الأقلية العشائرية المتمرس بالأغلبية الطائفية لاسباب سياسية بحتة لاعلاقة لها بالدين أو المذهب.^(٤٥)

ومن هنا فان سياسة التمييز الطائفي وليس الانتماء إلى مذهب أو طائفة الذي هو ليس عيبا هي التي تجعل المرء طائفيا وتكرس المشكلة اكثر^(٤٦)، المهم ألا يتحول الاعتزاز بالقبيلة إلى قبلية أو الاعتزاز بالطائفة إلى طائفية ، إذ إن هذا الولاء العاطفي للطائفة أو القبيلة في ظل مؤسسات المجتمع المدني يشكل حالة سافرة من التعصب الخالص^(٤٧)، وبناء عليه ليس كل مواطن ينتمي إلى طائفة معينة هو طائفي بالضرورة (وهي مسألة مرتبطة بدرجة الوعي والثقافة الدينية)، بل إن هذه المشكلة تظهر عندما تستأثر طائفة معينة بالسلطة والامتيازات على حساب الطوائف الأخرى، وتقويم الحالة السلبية هذه لاتاتي من خلال ردود افعال مقابلة، وانما تفكيك هذه الظاهرة ومعالجتها بأسلوب حضاري ديمقراطي^(٤٨) وهذا ما على مؤسسات المجتمع المدني القيام به في المرحلة المقبلة .

وذلك من خلال الحوار الذي يعد افضل وسيلة للتلاقح الفكري وتوسيع آفاق الرؤية وتنمية الوعي الديمقراطي وانفتاح كل طرف على الآخر من خلال لغة منسجمة مع الواقع وواضحة وشفافة ولا تنكفي داخل ذاتها نتيجة قناعات جامدة ومتصلبة خشية التورط في تعقيدات الواقع ومفاجأته^(٤٩). ولعل افضل طريقة تتبعها مؤسسات المجتمع المدني لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة هي النشاطات الجماعية من خلال بناء حركة جماهيرية واسعة تشترك فيها قطاعات واسعة من أبناء المجتمع وتضم القوى الفاعلة والمقبولة اجتماعيا (رجال الدين، والوجهاء، والناس الواعين والمتقفين *... الخ) ومن خلال مؤسسات وتنظيمات جماهيرية مستقلة تهدف إلى خدمة المواطنين وتكامل جهودها معهم في بناء مستقبل افضل، إذ إن الجماهير المنظمة هي القوة الأساسية التي تستطيع توفير الشروط الضرورية لاستقرار المجتمع .^(٥٠) وتعد مؤسسات المجتمع المدني الإطار الأمثل للقيام بهذه المهمة لأنها تجتذب إلى عضويتها دائرة واسعة من المواطنين الذين يسعون إلى الافادة من خدماتها أو ممارسة نشاط جماعي للدفاع عن مصالحهم ، ومن هنا فان مؤسسات المجتمع المدني تصبح بمثابة (صمام الأمان) في المجتمع العراقي.

المبحث الثالث: العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني

رؤية في المستقبل

لابد من أن نلاحظ إن مؤسسات المجتمع المدني وهي تمارس عملية التغير والتجديد والتحديث في المجتمع ستواجه مشاكل تزداد حدتها وخطورتها حسب طبيعة ذلك المجتمع، ومن ابرز هذه المشاكل هو حضور الولاءات الاجتماعية والمذهبية والطبقية والعرقية والعشائرية الضيقة، وظهورها هذا ليس بالقدر الذي لا يرد بل إن تشكلها يأتي انعكاسا وتجسيدا لشروط تاريخية وسياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية متأصلة في داخل المجتمعات العربية والاسلامية، ومن ثم فان إمكانية تغير هذه الشروط تبقى قائمة لصالح ثقافة عربية إسلامية أصيلة شاملة.^(٥١)

وإذا كانت الديمقراطية تمثل قيمة إنسانية، فان معاييرها تتحدد حسب برهان غليون بثلاثة معايير هي : الشرعية، والمساءلة، والتداول السلمي للسلطة.^(٥٢) فيمكن القول بأنها تمثل آلية ناجحة لبناء المجتمعات والحفاظ على وحدتها الوطنية.

ودون العودة إلى التعريفات المتعددة التي يوردها الباحثين لمفهوم الديمقراطية ، ومنها أكثرها شهرة ما أطلقه اليونان القدامى عليها عندما عرفوها على أساس إنها تعني "حكم الشعب نفسه بنفسه"، من خلال ممثلين ينتخبهم عبر أي شكل من أشكال الممارسة الديمقراطية(اقتراع أو تصويت أو انتخاب مباشر أو غير مباشر)، الأمر الذي دفعهم إلى اعتبار المواطن الجيد هو الذي يشارك في العملية السياسية .^(٥٣)

ويرى المفهوم المعاصر للديمقراطية يرى بانها تعني " منهج لاتخاذ القرارات من قبل الملزمين بها، وهي منهج ضروري يفرضه التعايش السلمي بين أفراد المجتمع، وهو منهج يقوم على اساس مبادئ ومؤسسات تمكن الجماعة السياسية من إدارة أوجه الاختلاف في الآراء وتباين المصالح بشكل سلمي، ومن ثم السيطرة على مصادر العنف، ومواجهة أسباب الفتن والحروب الاهلية. ولكي تحقق الديمقراطية المعاصرة هذا الهدف من خلال الممارسة عليها ان تكون مؤطرة ومحددة بدستور يراعي الشروط التي تتفق عليها القوى الفاعلة في المجتمع وتؤسس على ضوئه جماعة سياسية مؤمنة بمبادئه وقد تمكنت الديمقراطية المعاصرة من ذلك عندما حررت منهجها في الحكم من الجمود، فتأصلت في مجتمعات متنوعة من حيث الدين والتاريخ والثقافة" (٥٤).

ومن هنا فان على مؤسسات المجتمع المدني تقع مسؤولية ترسيخ هذه القيمة الإنسانية التي تعبر عن مضمون الثقافة العربية الإسلامية السائدة في المجتمع العراقي من خلال ابداع الحلول الضامنة لامن المجتمع واستقراره في مختلف المجالات وترسيخ الايمان بالمؤسسات الدستورية الديمقراطية . ولعل من أهم التحديات التي تواجه مستقبل هذه المؤسسات هي رفضها ووقوفها بوجه أية تجربة استبدادية تسلطية جديدة (بعد سقوط النظام الديكتاتوري)تقوم على احتكار الشرعية السياسية ومصادرة حق الشعب في تقرير مصيره أو الاستئثار بالسلطة لصالح حزب أو مؤسسة أو محافظة أو عشيرة أو عائلة على بقية مكونات المجتمع العراقي ، ويتمثل ذلك من خلال تمسكها بالديمقراطية.

وتأسيسا على ما تقدم فان الديمقراطية ستمثل الإطار الأمثل لانتعاش المجتمع المدني، الذي يمثل الركيزة الأساسية لترسيخ التجربة الديمقراطية .^(٥٥) والتي تعد بدورها من القيم الأساسية لنمو المجتمع المدني وتطوره فضلاً عن التطوع والشفافية في التعامل مع المجتمع والديمقراطية في داخل مؤسساته.^(٥٦)

وإذا كان تدني قيمة الوعي بالديمقراطية وأهميتها في العملية السياسية سببا مهما في تدني الوعي السياسي والاجتماعي لغالبية المواطنين، الا ان هذا الأمر لا يعني إن غالبية أفراد المجتمع ضد الديمقراطية وترفضها ذلك إنها تواجه في نظرها تحديات أخرى اكثر إلحاحا (اقتصادية،أمنية)، وبناء عليه فان الديمقراطية تنرسخ عندما تتحول إلى مطلب اجتماعي تدعّمه قوى اجتماعية شعبية حقيقية وتطرح ضمن أولوياتها .^(٥٧)

وبناء عليه ،فان الدور المهم الذي تضطلع به مؤسسات المجتمع المدني في الوقت الحاضر هو تحويل الديمقراطية إلى مطلب اجتماعي بوصفها تأسيساً مجتمعياً لمرحلة جديدة ،وتوفير الشروط الأساسية للممارسة الديمقراطية وترسيخ قيمها وتوفير الشروط الضرورية لتعميق هذه الممارسة لتصبح بذلك بمثابة البنية التحتية للديمقراطية بوصفها نظام للحياة وأسلوب لتسير المجتمع، وهي بذلك تعد افضل إطار للقيام بدورها كمدارس للتنشئة والتدريب العملي على الممارسة الديمقراطية.^(٥٨) وتتضمن الديمقراطية مجموعة

من القيم الأساسية المهمة تتمثل في "توفر الإرادة الحرة للمواطنين، التعددية السياسية، احترام رأي الاغلبية والأقلية التي تقرها صناديق الاقتراع، وتداول السلطة بشكل سلمي، وتحقيق العدالة الاجتماعية والرفاه الاقتصادي، وسيادة القانون، وتقييد السلطات الثلاث بدستور دائم يحفظ حق الحاكم والمحكوم، الإقرار بمبدأ المعارضة، واحترام حق الاختلاف، احترام الرأي والرأي الآخر،... الخ. أضف الى ذلك إلى إن أهم هذه القيم هو مبدأ المساواة الذي يمثل في الواقع القوة المحركة التي تقوم عليها الديمقراطية، ونقطة البداية في عملية التحول الديمقراطي^(٥٩).

وإذا كان التطور الديمقراطي الناجح يحتاج إلى مؤسسات مجتمع مدني قوية وحيوية، فان مسؤوليتها الرئيسية هي القيام بدور مهم في بناء الديمقراطية، ويكون هذا على مستويين رئيسين هما :

أولاً : دور ثقافي تعبوي من خلال توعية الجماهير بأهمية الممارسة الديمقراطية في تقرير مصيرهم السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والذي من الممكن أن يتعرض لعملية تصفية كبرى في حالة عدم مشاركتهم الفاعلة في العملية الديمقراطية وذلك من خلال إصدار النشرات واقامة الندوات السياسية التثقيفية .

ثانياً : دور ميداني يتحقق من خلال الممارسة والتدريب والإشراف على سير العملية الديمقراطية، وتهيئة كوادر متخصصة لهذا الغرض.

ثالثاً : التنسيق المشترك بين مؤسسات المجتمع المدني بمختلف توجهاتها ومشاربها الفكرية والسياسية على القيام بهذا العمل وعدم احتكار ساحة العمل السياسي والاجتماعي لأي سبب كان .

ومن خلال ذلك تكون مؤسسات المجتمع المدني قد عملت على جعل الديمقراطية قيمة إنسانية متجذرة في المجتمع العراقي من خلال (نمط ثقافي) يتضمن قيم ومبادئ واهداف ملازمة للفرد في حياته بدءاً من البيت والمدرسة والشارع والسوق وانتهاء بأعلى مؤسسة والتي تحدد عادة بالقيم والمعايير الثابتة والمتغيرة والتقاليد التي تربط الجماعة بعضهم ببعض وتدفعهم للتكيف معها، فهو (التثقيف)، عملية تنشئة وتعلم تبدأ من الطفولة ولا تنتهي إلا بالموت،^(٦٠) والذي يركز على القبول بمبدأ التسامح والتعايش على ما هو مشترك وتجاوز سبيل الانقسام في المجتمع وحق العيش على نحو مختلف .^(٦١) ومن هنا يرى "محمد السيد سعيد" إن إحياء المجتمع المدني يمكنه في نهاية المطاف من إعادة بناء الدولة بصيغة دستورية وديمقراطية وإخضاع الدولة للمحاسبة والمساءلة المستمرة والدورية .^(٦٢) واخير فان من أولى مهام التجربة الديمقراطية هي إرساء قواعد متينة وصحيحة للمجتمع المدني تمكن العراق من اجل تجاوز الأزمة الطارئة التي يمر بها . إذ لا ديمقراطية حقيقية بدون وجود مجتمع مدني يتمتع باستقلالية حقيقية عن الدولة مع وجود الروابط المنظمة قانونيا ودستوريا والتي تحدد شكل العلاقة بينهما .

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث الذي تناول بصورة سريعة طبيعة مفهوم المجتمع المدني وبعض التصورات (العامّة) حول آليات تفعيله وعلاقته بالتطور الديمقراطي الذي يشهده العراق في الأشهر القادمة، يمكننا الاستنتاج بان عملية إعادة بناء الذات السياسية للفرد والمجتمع العراقي يمكن أن تتجز في إطار مؤسسات المجتمع المدني وبالتعاون والتنسيق مع كل الجهات الرسمية وغير الرسمية ومشاركة جميع الفعاليات السياسية والإعلامية وتضافر وتوحد جهود كل أبناء الشعب العراقي ذلك إن هذه الخطوة ضرورية ومهمة في إعادة بناء ما دمره حكم البعث والتي من الضروري أن تمر عبر هذه المؤسسات برأينا لتصبح واجبا أخلاقيا واجتماعيا على كل مواطن المشاركة في نشاطاتها، وانسجاما من القاعدة المتعارف عليها أخلاقياً وأجتماعياً التي تقول "إن ما لا يتم الواجب الآ به فهو واجب"، فإذا كانت عملية البناء المادي والمعنوي للفرد العراقي تعد واجبا وطنيا وإنسانيا في الوقت الحاضر ،فان مؤسسات المجتمع المدني تصبح ضرورة حضارية ومهمة لعملية البناء بوصفها آلية أو صيغة مؤسسية وتنظيمية فاعلة ومؤثرة، اثبت نجاحها في التأثير في السياسات العامة للدولة في كثير من دول العالم. ومن هنا يمكن أن نخرج بعدد من الاستنتاجات الأساسية حول دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديمقراطي في العراق هي :

أولاً : على مؤسسات المجتمع المدني أن تعمل على جذب العناصر المثقفة والواعية الفاعلة وتشجيعهم ماديا ومعنويا للقيام بدور مجتمعي ناجح، وتنمية قدراتهم العلمية من خلال توفير وسائل الاتصال الحديثة .

ثانيا : أن تشكل هذه المؤسسات قنوات اتصال دائمة وبصورة مستمرة مع المواطنين من خلال متابعة شؤون حياتهم اليومية ومحاولة حل مشاكلهم الاجتماعية وان يبادروا إلى عقد الندوات والنقاشات حول هذه المشاكل في قاعات الدولة العامة وغيرها والإعداد لها إعداد ناجحا وبصورة دورية ومستمرة .وحيثما تمثل هذه المؤسسات (جمعيات خيرية، مؤسسات ثقافية، أحزاب، روابط، ومنتديات ثقافية، نقابات،...الخ) قنوات حقيقية للتفاعل الجماهيري، يمكن من خلالها تنظيم عملية تفاعل الأفكار والأذواق والحوول دون حصول الفوضى في المجتمع فحسب، بل أنها ستمكن العراقيين بمختلف أطيافهم الفكرية والسياسية من ضمان حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وضمان مستقبل افضل لبلدهم.

ثالثاً : ضرورة أن تشجع هذه المؤسسات كافة أبناء المجتمع على ممارسة دورها في عملية البناء، والإعلان عن تصوراتهم وأفكارهم التي يؤمنوا بها بكل وضوح وشفافية وبروح من النقد البناء والتقييم الموضوعي لنشاط هذه المؤسسات.

رابعا : أن تكون مؤسسات المجتمع المدني بمثابة الجهة التي تجتمع فيها آراء الناس ومطالبهم المتفاوتة والمتنوعة وتسيرها في قنوات حضارية وديمقراطية، ومن ثم تقييمها وتوجيهها في ضوء المشتركات بينها، بحسب ما تتطلبه طبيعة المرحلة الراهنة وبما يخدم الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي .

خامسا : أن أطروحة المجتمع المدني التي تطرح نفسها كآلية مهمة من آليات تجاوز الأزمة المصيرية من تاريخ العراق المعاصر والتي يمكن لها أن تلعب دورا بارزا في معالجتها ، لا يمكن لها أن تتجح الأ من خلال الشروع بتأسيس ثقافة سياسية جديدة يتجاوز من خلالها العراقيون الصفات السلبية التي أثرت في شخصيتهم ،من خلال عملية تربوية ونفسية واجتماعية مكثفة يرتبط فيها عنصري التنظير والممارسة .

سادسا : على مؤسسات المجتمع المدني التي نتوسم لها مستقبل افضل أن تعالج كافة المشاكل التنظيمية الداخلية والمعوقات الأساسية التي تواجهها بأسلوب حضاري وعقلاني يعتمد على مبدأ الحوار الديمقراطي والالتزام بما تم تحديده في قانون المنظمات غير الحكومية الذي عالج في بعض فقراته الية عمل وتمويل منظمات المجتمع المدني ولاسيما مشكلة التمويل ومصادره كونها الأكثر خطورة في مستقبل نشاط هذه المؤسسات. واخير يمكن القول إن الكثير من الآراء والتصورات التي وردت في البحث قد يثبت الواقع صحتها أو خطئها ،وهذا كله متوقف بالأساس على طبيعة الظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية وإرهاصات العملية السياسية التي تؤثر وبدون أدنى شك على مستقبل هذه التجربة بما توفره لها من مناخ قانوني ودستوري ملائم والذي تم توفيره بالفعل بموجب قانون المنظمات غير الحكومية رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠ وعلى الرغم من المزايا والايجابيات التي تضمنها هذا القانون الا انه بحاجة الى قراءة نقدية ربما سنسعى لها في بحث لاحق انشاء الله

الهوامش

- (١) العادلي، حسين درويش، المجتمع المدني ضرورة حضارية لامة نوعية ،مجلة الإسلام والديمقراطية، دار المستقبل للنشر، بغداد، العدد الرابع، كانون الأول، ٢٠٠٣، ص ٥٢
- (٢) مؤسسة البلاغ، المجتمع المدني، سلسلة مفاهيم إسلامية، تصدر عن مؤسسة البلاغ الثقافية ، بيروت ، العدد (٥٢)، د.ت ، ص ٦١
- (٣) الخطيب، محمد كامل، مقالة في المجتمع المدني ،مجلة الطريق، دمشق، العدد الخامس والستون، ٢٠٠١، ص ١١ .
- (٤) العلوي، سعيد بن سعيد، وآخرون، المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية في الوطن العربي، (ندوة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠١، ص ٨٥٤
- (٥) إبراهيم، حسنين توفيق، التطور الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، القاهرة، العدد (١٤٢)، اكتوبر، ٢٠٠٠، ص ٢٢ .
- (٦) شكر، عبد الغفار، محمد، موروا، المجتمع الاهلي ودوره في بناء الديمقراطية، دار الفكر، دمشق، ٢٠٠٣، ص ص ٤٠ - ٤١ .
- (٧) الجابري، محمد عابد، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (١٦٧)، كانون الثاني ١٩٩٣، ص ص ١٣-١٥
- (٨) المصدر نفسه ، ص ١٥
- (٩) هشام يونس، حول العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الواقع العربي الراهن، الشبكة الدولية للمعلومات (INTERNET) متاح على الموقع
- www.qatarconferences.org/new.../arabic/pdf/thestateandcivil.doc
- (١٠) المصدر نفسه، ص ١١
- (١١) المصدر نفسه، ص ١٥
- (١٢) د.مصطفى، هالة ، الدولة ومرحلة جديدة في علم السياسة ، مجلة السياسية الدولية ، المصدر السابق ، ص ٦٣
- (١٣) فياض، عامر حسن، جاسور، ناظم عبد الواحد ، ثالثو المشتغل العربي (الديمقراطية، التنمية، المجتمع المدني) ، مركز زايد للدراسات والنشر ، الإمارات ، ٢٠٠٣، ص ص ٦٨-٧٠
- (١٤) شكر ، عبد الغفار ، المصدر السابق ، ص ٩٦
- (١٥) إسماعيل ، سيف الدين عبد الفتاح ، المجتمع المدني في الفكر والممارسة الإسلامية ، بحث قدم إلى المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية ، المصدر السابق ، ص ٢٩٥
- (١٦) عيداني، نزار ، الدولة الإسلامية من التوحيد إلى المدنية ، المركز العالمي للدراسات الإسلامية ، ايران ، ١٤٢٣ هـ ، ص ١٦٨
- (١٧) إبراهيم ، حسنين توفيق ، بناء المجتمع المدني المؤشرات الكمية والكيفية ، بحث قدم إلى المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية ، المصدر السابق ، ص ٦٩٧
- (١٨) عبد ، كريم ، الدولة غير المثقفة ، المركز العربي للفنون والآداب ، بلجيكا ، ١٩٩٥ ، ص ص ٥١-٥٣

- (١٩) العادلي ،حسين درويش ،المصدر السابق ، ص ٥٣
- (٢٠) شرف الدين ،فهيمة ،الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،العدد (٢٧٨) ، نيسان ٢٠٠٠ ص٣٧
- (٢١) أبو حلاوة ، كريم ، إشكالية مفهوم المجتمع المدني ، دار الأهالي للنشر ،دمشق ، ١٩٩٨ ص ١١٢
- (٢٢) الدستور العراقي الدائم (٢٠٠٥) ، المادة (٤٥) أولاً
- (٢٣) المصدر النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي
- (٢٤) دائرة المنظمات غير الحكومية (الموقع الرسمي) الشبكة الدولية للمعلومات (INTERNET)
<http://www.ngoao.gov.iq/PageViewer.aspx?id=3>
- (٢٥) شكر ، عبد الغفار ، المصدر السابق ، ص ٢٢
- (٢٦) أبو حلاوة ، كريم ، المصدر السابق ، ص ١٠٠
- (٢٧) د. شعبان ، احمد بهاء الدين ،ترويض المثقف المصري ،(مناصرة مع محمد السيد سعيد حول المجتمع المدني) رواق عربي ،كتاب غير شهري يصدر عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ،العدد (٢٣) ، ٢٠٠١ ، ص ٩٥
- (٢٨) الطائي ،سرمد ، صخب في بداية القرن ، مجلة الوعي المعاصر ،العدد (١٢) ،خريف ٢٠٠٣ ص ١١٠
- (٢٩) صلاح الدين الجورشي، منظمات المجتمع المدني ومعضلة التحول الديمقراطي في العالم العربي، الشبكة الدولية للمعلومات (INTERNET) http://etudiantdz.com/vb/uploaded/29139_11261763849.doc
- (٣٠) خاتمي ، محمد ،جدلية الاستبداد والحرية ، مجلة قضايا إسلامية ،ايران ، العدد السادس ، ١٩٩٨ ، ص ٥١٢
- (٣١) إسماعيل ،سيف الدين عبد الفتاح ،المصدر السابق ، ٢٩٧
- (٣٢) عبد اللطيف ، كمال ،معقبا على بحث علي الكنز (من الإعجاب بالدولة إلى اكتشاف الممارسة الاجتماعية) ، المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية ، المصدر السابق ، ص ٢١٦
- (٣٣) نقلا عن إسماعيل ، سيف الدين عبد الفتاح ،المصدر السابق ، ص ٢٩٨-٢٩٩
- (٣٤) ميرنوف ، جان ، دينامية الجماعات ، ترجمة فريد انطونيوس ، منشورات عويدات ،بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٣ ، ص ٥٠-٥٢
- (٣٥) روبرت دال ،التحليل السياسي الحديث ، ترجمة علا أبو زيد ،مركز الأهرام للنشر والترجمة ،القاهرة ، الطبعة الخامسة ، ١٩٩٣ ، ص ٦١
- (٣٦) شرابي ، هشام ، مقدمات لدراسة المجتمع العربي ، الأهلية للنشر والتوزيع ،بيروت ، ١٩٧٧ ، ص ٧٠
- (٣٧) ميرنوف ، جان ، المصدر السابق ، ص ١٢٧-١٢٩
- (٣٨) عبد الجبار ، فالح ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق ، مركز ابن خلدون - دار الآمين للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ١٣٨
- (٣٩) إبراهيم ،حسنيين توفيق ، التطور الديمقراطي في الوطن العربي ، المصدر السابق ، ص ٢٠
- (٤٠) ألافندي ، عبد الوهاب ، وآخرون ،الإسلاميون والمستقبل ،ملازم دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص ١٧٤
- (٤١) الحسون ، علاء ، تنمية الوعي ، مركز الغدير للدراسات الإسلامية ، قم ، ١٤٢٣ هـ ، ص ٧٧-٧٨

- (٤٢) شكر ، عبد الغفار ، المصدر السابق ، ص ٥٥
- (٤٣) عبد ، كريم ، المصدر السابق ، ص ٧٨
- (٤٤) العادلي ، حسين درويش ، المصدر السابق ، ص ٥٢
- (٤٥) الحكيم ، اكرم ، المشكلات الطائفية والخيار الديمقراطي في العراق ، مجلة المعهد ، مركز الدراسات والأبحاث
السلامية والعربية ، لندن ، العدد الثاني ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٦٦
- (٤٦) العلوي ، حسن ، الشيعة والدولة القومية في العراق (١٩١٤-١٩٩١) ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ايران-قم ،
دت ، ص ٢٧٣
- (٤٧) إبراهيم ، سعد الدين ، مقدمة لكتاب فالح عبد الجبار ، المصدر السابق ، ص ٢٦ ، وكذلك وطفة ، علي اسعد ،
إشكالية الهوية والانتماء في المجتمعات العربية المعاصرة ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،
العدد (٢٨٢) ، ٢٠٠٢ ، ص ١٠٢
- (٤٨) عبد ، كريم ، المصدر السابق ، ص ص ٧٦-٧٧
- (٤٩) الحسون ، علاء ، المصدر السابق ، ص ٨٠
- * هناك الكثير من التعاريف التي أعطيت لمفهوم الثقافة والمثقف إلا أننا نرى إن أكثرها واقعية هو ما أورده الباحث
والكاتب العربي هشام شرابي في كتابه (مقدمات لدراسة المجتمع العربي) إذ يرى إن المثقف ليس هو من احسن القراءة
والكتابة ولا من حصل على شهادة علمية (هناك أميون بين حملة شهادة الدكتوراه) بل إن ما يميز المثقف في أي
مجتمع صفتان أساسيتان هما :
- أولاً : الوعي الاجتماعي الذي يمكن الفرد من رؤية المجتمع وقضاياه من زاوية شاملة ، ومن تحليل هذه القضايا على
مستوى نظري وعملي متماسك .
- ثانياً : الدور الاجتماعي الذي يمكنه وعيه من أن يلعبه ، بالإضافة إلى القدرات الخاصة التي يضيفها عليه اختصاصه
المهني أو كفاءاته الفكرية .
- وعليه فمجرد العلم حتى لو كان جامعيًا ، لا يضيف على الفرد صفة المثقف بصورة آلية ، فالعلم ما هو إلا اكتساب
موضوعي ، ولا يشكل ثقافة في حد ذاته ، انه يصبح ثقافة بالمعنى الشامل إذا توفر لدى المتعلم وعي اجتماعي ، ذلك
العامل الذاتي الذي من خلاله فقط يصبح الفرد مثقفا حتى لو لم يعرف القراءة والكتابة ، ومن دونه يبقى أميا حتى لو
كان طبيبا أو أستاذا جامعيًا . للمزيد راجع شرابي ، هشام ، المصدر السابق ، ص ص ١٠٠-١٠٢
- (٥٠) شكر ، عبد الغفار ، المصدر السابق ، ص ص ٣١-٣٧
- (٥١) وطفة ، علي اسعد ، المصدر السابق ، ص ١٠٤
- (٥٢) غليون ، برهان ، الديمقراطية والأحزاب في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص
٩٤
- (٥٣) حبيب ، جابر حبيب ، دور خريج العلوم السياسية في الدولة والمجتمع ، بحث قدم إلى المؤتمر القطري الأول
للعلوم السياسية ، بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص ١
- (٥٤) د. علي خليفة الكواري ، في مفهوم الديمقراطية المعاصرة ، الشبكة الدولية للمعلومات (INTERNET)

- (٥٥) إبراهيم ، حسنين توفيق ،المصدر السابق ،ص ٢٢
- (٥٦) د.مصطفى ،هالة ، المصدر السابق ، ص ٦٣
- (٥٧) لبيب ، الطاهر ، هل الديمقراطية مطلب اجتماعي ، بحث قدم إلى المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية ،
المصدر السابق ، ٣٤٣-٣٤٥
- (٥٨) شكر ،عبد الغفار ،المصدر السابق ،٥٨
- (٥٩) الحيدري ، ابراهيم ،إشكالية الثقافة الديمقراطية وتطبيقاتها في العراق ، مجلة المعهد ، المصدر السابق ، ص ٢٢٩
- (٦٠) الحيدري ، ابراهيم ،المصدر السابق ، ص ٢٢٨
- (٦١) أبو حلاوة ، كريم ، المصدر السابق ، ص ص ١١٢-١١٣
- (٦٢) سعيد ، محمد السيد ، المدني والسياسي من منهما يحدد الآخر ، رواق عربي ، المصدر السابق ، ص ١٠٦